

نقطة ضوء

مشرف عقاب

mishrefeqab@yahoo.com



الرواتب والعدالة

مضى تجري الحكومة دراسة لجميع الرواتب للعاملين بالقطاع العام؛ منذ سنوات طويلة كانت الرواتب للعاملين بالقطاع العام متفاوتة وغير منطقية في بعض الأحيان ومنذ مدة تحدثت الحكومة عما يسمى بالبدل الاستراتيجي لتعديل الرواتب، مرت كم سنة ونحن نسمع عنه ولم نر أي تعديل للرواتب، بل وصلنا لمرحلة إعطاء نهاية خدمة عالية لجهات ومنخفضة لجهات أخرى، السؤال المهم: أين ذهب قانون ما يسمى بالبدل الاستراتيجي للرواتب؟ وهل سيطبق؟ وإذا كان موجوداً فعلاً وأشك في ذلك، فهل سيحل مشكلة الرواتب التي منذ سنوات طويلة لم تضطر لها الحكومة الحلول؟ نسمع عن تشكيل لجان لعلاج السبلات المرتبطة بجدول الاجور والمرتبات والكوادر المالية على مستوى الجهات الحكومية منذ مدة طويلة لكن مع الاسف مكثت راوح، لماذا تتأخر الحكومة في اتخاذ القرارات في حينه؟ يعني تشكيل لجنة بعد هذه الفترة الطويلة، الحكومة مرة تقول لكفة مالية ومرة تقول الأوضاع زينة ووفرة مالية ولم تحل مشكلة الكوادر، هل سيحل البديل الاستراتيجي للرواتب المشكلة؟ اشك في ذلك، هل يعقل أن بلداً مثل الكويت يعتبر من أغنى دول العالم وتصدر ثلاثة ملايين برميل نط وعقد سكانها لا يتعدى مليون مواطن تكون زيادة الرواتب فيها 25 في المئة للموظفين و12.5 في المئة للمتعاقدين؟ معادلة غير معقولة وغير منطقية وخيالية، ومنذ فترة عادت الى الواجهة مرة أخرى وهي أزمة قديمة لها سنوات طويلة في اروقة الخدمة المدنية والتي لم تنتظر لها مع الاسف وفي نفس الوقت يتم اقرار كوار بدون دراسة متكاملة، مرة تقر كوار ومرة ترفض ومرة بديل استراتيجي ومرة شد الحزام ومرة ترشيد داخ المواطن مع الاسف، ونقول هذا تحبب وتخبط سيئ وغير منطقي، لأنه لا يوجد أي تخبط متكامل لجميع الرواتب على مستوى الدولة، ووضع سقف واحد وثابت لجميع الوظائف والرواتب، بل على العكس هناك تفاوت في الرواتب بين جميع شرائح العاملين حتى ان كان نفس العمل والتخصص، أين البديل الذي تحدثت عنه الحكومات المتعاقبة؟ مجرد حديث فقط، إن المشاكل لا تعد ولا تحصى في جميع مناحي الحياة من الصحة الى التعليم الى البيئة، بمعنى أنه بمعدل كل شهر تكون عندنا مشكلة وأن المشاكل عندنا متواصلة مشكلة وراء أخرى ويقف البلد على كف عفريت، إن قيام الحكومة بإقرار عدة كوار تم بدون دراسة شاملة لجميع العاملين بالدولة، مع ما يعاني المواطن من مشاكل في الصحة والتربية والمشاكل الحياتية ولا ننسى مشاكل البيئة التي لا تعد ولا تحصى والضغط النفسية على المواطنين والزحمة على جميع الطرقات بدون استثناء حتى الطرق السريعة لا تخلو من الازدحامات الصعبة، أغلب دول العالم النفطية يكون لديها كل شهر افتتاح مشروع تنموي أو توقيع عقد مشروع تنموي عكس الحاصل عندنا، هل جميع الجهات الحكومية على خطأ ومقصرة في عملها؟ يجب على الحكومة العمل بسرعة لحل مشكلة الرواتب مع ديوان الخدمة في اسرع وقت.

ختاماً: متى سيتم تعديل الرواتب؟ اعتقد عام 2020 مع المشاريع المستقبلية، الخوف أن يتم وضع القانون بالادراج كغيره الكثير من القوانين والتوصيات ولا يطبق، ما يحدث الآن من تفاوت بالرواتب بين جهة وأخرى يعتبر مخالفاً للدستور والعدالة الاجتماعية وكان الحاصل يصيب في خاتمة التضييق على المواطن لأمر في نفس يعقوب ودمتم.

ثقافات

عبد العزيز التميمي



لمسات نرmin التشكيلية إضافة

هي فنانة بحسبها الرائع وأدائها المتمن، تسعى به لتقديم أفضل الخدمات للحركة التشكيلية في مصر العروية والتاريخ، السيدة نرmin شمس تزور الخير في بلد الخير، تحارب بكل ما تملك الإعوجاج الذي انتهجه البعض باستغلال الحركة التشكيلية والشباب الفني الواعد الذي يبحث عن مساحة اهتمام صادقة مخلصه يقدم فيه ذاته عبر فنه واعماله، ما جعل البعض يخطئ خطأ بين العمل الجاد المخلص والعمل المرجو منه الكسب والتكسب على حساب الحركة التشكيلية الفنية في الوطن العربي بصفة عامة ولا يختصر ذلك التسبب والاستغلال على مصر وشباب مصر الفني الجاد الذي كما قلت بجتهده الخطي لإثبات ذاته وتقديم قدراته بشكل حضاري متميز والفنانة نرmin شمس التي لم تتأخر ابدا في بذل تلك الجهود الشبابية تغلو بشموخ فوق الشبهات والانحدار واستغلال الشباب، وهناك شواهد كثيرة اعرفها تثبت ذلك لا داعي للتطرق لها الآن ومع احترامي لجميع الآراء الأخرى حول بعض النشاطات الفنية المرئية التي تنصب

تجارب

خالد عبدالرزاق الحسن

kh.alhasan82@gmail.com



أيدك على راسك إذا طرقت الوافد

في كل أزمة تحصل في البلد تلقى باللوم فوراً على الوافد ومن دون أن نعرف أولاً من هو الوافد وكيف دخل للبلاد وما وظيفته... الخ. والأن لننتفك قليلاً بهذا المسمى الذي بات كالشمامة تلقى عليها كل مصيبة تحل بنا كما اصبح كابوساً يظهر لنا في كل أزمة. الوافد هو إنسان تغرب عن بلاده وعن أهله ونويه وأبائنا بحثاً عن لقمة العيش بطريقة شريفة ومحللة وهو إنسان حاله من حاله وفي بلده له شأن ومكانة اجتماعية عالية، لكن طرفاً ما أجبره على أن يتجرع مرارة الغربة والبعد عن وطنه وشاءت به الأقدار أن تكون بلادنا محطته التي ينطلق منها في رحلته للبحث عن لقمة العيش ولا ننسى أن للوافد بصمة في التطوير والعيش الرغيد الذي نعيشه، فلننتفك قليلاً بمن يقوم بالأعمال الإنشائية والنظافة ومن يقدم لك القهوة على مكتب صباح كل يوم ومن يمتن المهام الشاقة في بعض المجالات غير الوافد وليس تلك الأعمال فحسب، فهناك جانب إداري في شتى الأجهزة والمجالات سواء كانت على الصعيد الأهلي أو الحكومي، علاوة عن المهين التي تتطلب أصحاب شهادات معينة كالطب والتعليم والهندسة وأمور كثيرة لا يسعني ذكرها. نحن مع التكويت وسياسة الإحلال، ولكن ذلك لا يعني أننا نستغني عن إخواننا الوافدين فالخلل ليس في الوافد بل في تاجر الإقامات

رأي آخر

عبد العزيز خريب

@AKhuraibet akhuraibet@hotmail.com khuraibet.blogspot.com



البيئة وصور طفايات السجائر ومواقع التواصل الاجتماعي

خبر نشر منذ عام عن تقديم رئيس جماعة الخط الأخضر البيئية شكوى إلى إدارة شرطة البيئة بحق رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية ومحافظ الفروانية، بعد رصده «طفاية» سجائر في صورة نشرت لهما خلال استقبال رسمي في مبنى «الكويتية».

وقد رصد الصورة المنشورة وبدت فيها طفاية السجائر، وعلى حسب ما نشر بأنه قد قام رئيس جماعة الخط الأخضر بطباعتها وسجل شكوى مكتوبة وقدمها إلى مكتب مدير إدارة شرطة البيئة.

يذكر أن أحد بنود المادة رقم 56 من قانون حماية البيئة نص على أن «على مسؤول المنشأة إزالة طفايات السجائر من المبنى».

وقانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 والمعدل بالقانون رقم 99 لسنة 2015 يوضح على أنه يجب إزالة كافة طفايات السجائر في الأماكن العامة الممنوع التدخين فيها.

مثل هذه الشكاوى على صور طفايات السجائر في الجهات الحكومية قد تسجل وترفع ويبقى السؤال الذي نريد الإجابة عليه توضيحاً للمباني التي يحظر فيها التدخين والالتزام بتطبيق القانون ماذا بشأن طفايات الكريستال التي تظهر بصورة الاجتماعات الرسمية ولكي لا نذهب بعيداً عن القصد مجلس الوزراء على سبيل المثال...!

رغم التحذيرات الصحية بأن التدخين سبب رئيسي للسرطان وعن الإصابة بسرطان الرئة، إضافة إلى أضرار سرطانية أخرى في الفم والحنك والمعدة والكلية والبنكرياس والكبد والطحال وعن الرشح والقولون والمستقيم وسرطان الدم النخاعي المزمن وملوث للبيئة إلا أن هذه العادة السيئة منتشرة في صفوف الطلاب بنين وبنات بمراحل التعليم وتشمل أعمار لا تتجاوز 21 وغير البالغين ويمكن مشاهدة هذه الشريحة الكبيرة من هؤلاء غير البالغين يدخلون في الأماكن المخصصة والمسوح فيها التدخين وتتبع المسؤولية المجتمعية تجاه الحدث وكذلك القانونية في اساءة تهمة إهمال قاصر لأولياء الأمور إلا أن مثل هذه التهم والمساءلات والقضايا والعقوبات القانونية لم نسمع عن تطبيقها على أرض الواقع إلى درجة التهاون في انتشار ظاهرة التدخين الإلكتروني في المدارس.

ندرك أهمية الوعي البيئي والتوعية الخاصة بقانون البيئة ونقدر جهود الهيئة العامة للبيئة والحملات التفتيشية التي تشمل مراقب الدولة لتفعيل القانون ولمخالفة المدخنين في الأماكن العامة، ومنع «العادة» السيئة في الأماكن المغلقة وشبه المغلقة ووسائل النقل العام.

ونطلب من الهيئة تفعيل دورها الرقابي في تطبيق القانون على منصات التواصل الاجتماعي من قنوات وحسابات الكترونية خاصة وعامة لما تروج من إعلانات للتبغ ومشتقاته، فهناك «هبة» جديدة وصعبة تتجتاح الحسابات بـ «انستغرام» و«تويتر» و«سناب» للتحريض والترويج للتدخين من قبل بعض شركات ومناجر وبيع ومستهلكي الدخان والسيجار والغليون و«المدواخ» والتبغ و«الغيب» والشيشة الإلكترونية على مستوى محلي، رغم أن حملات اسقاط القروض تعمل ليلاً ونهاراً في منصات التواصل الاجتماعي وارتفاع كلفة التبغ والضريبة إلا أن هناك حرص من قبل بعض ذوي الدخل المحدود والمتأخرين عن سداد الأقساط والإيجارات والمطلوبين مؤخراً على مشاركة صور التبغ والسيجار الكوبي والدومنيكان الفاخر والطفايات الكريستال وقاطع «السيجار» المذهب كمغريات ترويجية للتدخين كوع من مظاهر الثراء والتفاخر و«الفتخرة» الرخيصة في مواقع التواصل الاجتماعي... ومنا إلى المسؤولين.

رؤية عزير

عبد العزيز الشهبان

Twitter: @azizalshaban



مفتاح تساؤلاتنا

هل نحن في الكويت، البلد الذي يعتبر مركزاً للثقافة والديمقراطية والتعايش بين أطيافه والمتقبل لاختلاف الآخر، هل مازالت هذه الصفات مترسخة في مجتمعنا أم زالت؟ ما الذي جعل هذا المجتمع حساساً للغاية لا يقبل إلا رأيه ولا يسمع صوتاً إلا صوته فيحجر على كل الأصوات المخالفة، فأصبح حتى الإعلان التجاري يغير غلياناً وجدلاً، وأصبح المعبد لغير المسلمين يهرأركاننا رغم أنهم لم يؤذوا أحداً بل يتعدون بكل احترام وفق الدستور، وحتى من يفكر خارج الصندوق نحرص عليه ونبتزه بالسجن، هل فعلاً نحن نؤمن بالديمقراطية؟ أم هي مجرد شعارات لأغانينا الوطنية؟ هل نعرف أصلاً ما معنى الديمقراطية؟ أم ديمقراطيتنا مجرد صناديق ننتخب فيها من يرمي عقاله ومن له نسب وصلة قرابة ليكون واسطتنا لمعاملاتنا الحكومية؟ لماذا حولنا مجلس الأمة إلى مؤسسة خدمية؟ كل هذه الأسئلة لها مفتاح واحد يحل جميع ما سبق لنعرفها في الفقرة التالية.

الوعي، نعم الوعي هو مفتاح إجابة كل هذه التساؤلات، فالوعي هو سلاح الشعوب المتقدمة، فعندما تكون واعين بأن الديمقراطية هي حكم الأغلبية بشرط

احترام حقوق الأقليات وليس تهميشها، وأن جميع أرائنا أياً كانت نسبية الصحة ولا نمتلك الرأي ذا الحقيقة المطلقة فنقبل كل رأي مخالف لأفكارنا وعندما نكون واعين بأن هذه الأرض هي حاضنة لكل تنوع واختلاف ليضفي على الوطن قوة وصلابة وأن التعايش ضرورة لكي لا تتفجر الكراهية بيننا سنتفني الأناية وسنعطي لكل إنسان حقه، وأن ذلك المبني المسمى بمجلس الأمة هو مستقبل لرؤية وطن يستديم بتشريعات طويلة الأمد تحفظ حقوق الناس المخالفين قبل المتفقين فيحاسب ويراقب وليس بوابة لمنافعنا الشخصية والصيقة، فعندما نمتلك هذا الوعي هنا سنتقدم الدولة بمجتمعها، ولكن إذا استمرنا بهذا التوقع وأن لا صوت يعلو إلا صوت الأغلبية، حتى وإن كان هذا الصوت مجيئاً بالكراهية والعنصرية وبأنها مالكة لهذه الأرض دون غيرها من فئات المجتمع تطالب بسجن من تشاء بسبب كلمة لا تتوافق معها وتحرم الحقوق الإنسانية للأقليات وتنفي كل إنسان مختلف، فأهلاً بولادة جيل منغلقي على نفسه يقبع وحيداً في الدرك الأسفل من المعرفة والوعي البشري ويستعداه الأمم بسنين ضوئية وسيصبح في خير كان.

كلمة حق

عليه دشتي

alimdashti@yahoo.com



العمالة الهامشية... «قنبلة موقوتة»

اثيوبية لمواطنة عشرينية مازالت تدرس في الجامعة، حين عاجلتها باربع طعنات نافذة أثناء نومها! يضاف إلى ذلك بالطبع جرائم أخرى متنوعة.

تقول الإحصاءات إن الجالية الهندية في البلاد ارتفع عدد أبنائها إلى أكثر من مليون نسمة حتى منتصف 2019 لتكون الأقرب أعداد المواطنين، وتحفظ بلقبها كأكبر جالية في البلاد، تليها الجالية المصرية، ثم الفلبينية، فالبانغالية، ثم الجنسيات الأخرى. هل التركيبة السكانية بهذا الشكل منطقية ومقبولة من جانب حكومتنا الرشيدة؟ الإحصاءات تقول أيضاً إن 72% من الوافدين يمثلون عمالة هامشية. فهل من العقل أن يكون لدينا كل هذه النسبة من الهامشيين داخل بلادنا؟

لقد حذرنا أكثر من مرة من مخاطر انتشار العمالة الهامشية في بلادنا بهذه الصورة، ونبهنا السلطات إلى ضرورة التدخل لعلاج هذه الظاهرة ووضع حد لها، خصوصاً بعد أن ارتبط بعض أفراد هذه العمالة بجرائم شديدة الخطورة، لكن يبدو أن الحكومة لن تتحرك بمنطق الفعل أو المبادأة لمواجهة المخاطر، لأنها تعودت أن تعمل بسياسة رد الفعل، أو التحرك بعد أن تقع الكارثة.

تركيبة السكان داخل أي دولة مؤشر مهم من المؤشرات الدالة على أداء الحكومة، فهي من ناحية تدل على حجم الجهد الذي تبذله الحكومة في تمكين أبناء الوطن ومنحهم فرص التوظيف داخل بلادهم، ومن ناحية أخرى تمنحنا إشارة إلى الدور الذي يلعبه المواطن في تنمية الوطن الذي ينتمي إليه. و «ليس المواطن كالوافد» في مسألة التنمية على وجه الخصوص. فالوافد يعبر على البلاد خلال فترة زمنية محددة لينتفع من خيراتها وينفع بلده بما يحوله من أموال، ثم يعود إلى بلاده ليأتي وافر غيره يحل محله. ليس هناك خلاف على حاجة البلاد إلى نوعية معينة من العمالة رقيقة المستوى القادرة على العمل ضمن خطط التنمية، لكن هناك صنف آخر من العمالة الهامشية يشكل خطراً أمنياً على المواطنين الأمنيين الذين يعيشون فوق تراب هذا البلد. فكل يوم يمر يحمل لنا خبراً عن حوادث وجرائم ترتبط بالعمالة الهامشية، يأتي على رأسها إدخال المخدرات إلى البلاد، بما تحمله من تهديدات لصحة ومستقبل الأجيال الجديدة، بالإضافة إلى جرائم القتل. ولعلنا نذكر الجريمة التي هزت الكويت عام 2014 عندما استيقظت منطقة الكويت على جريمة قتل خادمة